



فذلعة

بقلم: مهند الدكاش

أن الأوان لتخفيف أعباء الهيئات الشرعية

يتابع المعنويون بالصناعة المالية الإسلامية هذه الأيام ما تضح به أروقة كثير من المصارف المركزية بالكلام عن توحيد المرجعية الشرعية للمصارف الإسلامية عبر هيئة واحدة تكون تابعة للمصرف المركزي في كل دولة، ولكن الأصوات المعارضة ما زالت تقول: إن من شأن خطوة كهذه أن تنعكس سلباً على المصارف الإسلامية من جهات عدة. وبين مؤيد للخطوة ومعارض لها تتسع دائرة النقاش حول الموضوع؛ فالمصارف المركزية باتت تنظر بعين القلق إلى انشغال الأعضاء التنفيذيين في الهيئات الشرعية عن القيام بواجبهم من أهم وظائفها وهي المراجعة الشرعية الخارجية، أو التدقيق الشرعي الخارجي، الذي يهدف إلى تكوين رأي مستقل لهيئة الرقابة الشرعية بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما تقرره هذه الهيئة الشرعية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

في الأمس كنت أسمع أحد أفراد الرقابة الشرعية الداخلية في واحد من المصارف الإسلامية وهو يشتكي أننا لا نرى العضو التنفيذي إلا وقت اجتماع الهيئة فقط، مع شدة حاجتنا إليه في كثير من الأمور المهمة.

ولعل كثرة المشاغل والارتباطات للعلماء القائمين على الهيئات الشرعية، هي ما يحول بينهم وبين إتمام بعضهم لعمله من جهة المراجعة الشرعية الخارجية كارتباط بعضهم بالتدريس في الجامعات وحضور المؤتمرات المتتالية وغير ذلك مما لا يسع المجال لذكره. ولا بد لكل واحد منا -أياً كان رأيه- ألا ينسى أن أعضاء الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية يمتلكون من الخبرات العلمية، ودقة النظر في هذه المسائل ما هو جدير بكل تقدير واحترام.

وفي ضوء كل ذلك فإنه يظهر لي، أن الحل الأفضل لهذه المسألة يكمن في الفصل بين وظائف الهيئة؛ أقصد بذلك أن يفصل بين وظيفة الفتوى، والمراجعة الشرعية الخارجية، فنبقي للهيئة الشرعية وظيفة الفتوى، وأما مسألة المراجعة الشرعية الخارجية التي أصبحت أكثر الهيئات الشرعية في مؤسساتنا المالية الإسلامية تعجز -لضيق وقتها- عن القيام بأعبائها، فيتترك أمرها للجمعية العمومية التي توكل جهة معنية بالتدقيق الشرعي الخارجي.

والتدقيق الشرعي الخارجي هو الوضع القانوني المتوقع أن تؤول إليه عملية التطور المتسارع التي تتعرض لها تجارب الرقابة والتدقيق الشرعي. وبهذه الصورة تكون مسألة المراجعة الشرعية الخارجية قد أصبحت كالمراجعة الخارجية المالية (محاسب قانوني) من ناحية التعيين، والفصل، والمكافأة، والمسائلة، والتقارير، ولا بد أن يتناغم ذلك مع تغيير في القوانين والتعليمات.

لقد أن الأوان لنفرض أعضاء الهيئات الشرعية للفتوى، ونزيح عن كاهلهم أمر التدقيق الشرعي الخارجي؛ وخاصة بعد تنامي أعمال المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير في الآونة الأخيرة مما يزيد ضغوط العمل على الهيئات الشرعية في تلك المؤسسات.

وبهذا نضمن سير العمل في المؤسسات المالية الإسلامية بأفضل صورة ممكنة تكون مقبولة لدى الجهات الرسمية خاصة، وجمهور عملاء هذه المؤسسات المالية الإسلامية عامة.

المدير التنفيذي لفرع سورية

رقابة للاستشارات المالية الإسلامية

mohanad@raqaba.co.uk



مصرف البحرين المركزي يدرس تبعات الأزمة الأوروبية

1,04 مليار دينار، كما سجلت المطلوبات 907 مليون دينار، وسجل التقرير للقطاع المصرفي فئة الجملة مطلوبات "حسب التوزيع الجغرافي" في أوروبا الغربية بقيمة 68,691 مليار دينار فيما سجلت المطلوبات 54,690 مليون دينار. أما توزيع المطلوبات والموجودات "حسب العملات"، سجلت المطلوبات باليورو نحو 17,112 مليار دينار، أما الموجودات فبلغت 16,289 مليار دينار.

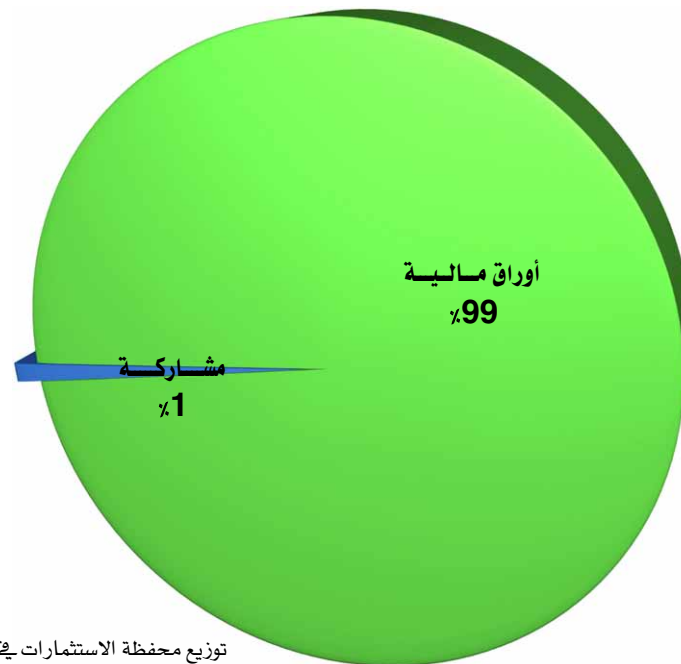
وسجل التقرير مطلوبات "حسب العملات" بعملة اليورو تقدر بـ956 مليون دولار مقارنة بمطلوبات بلغت 716 مليون دولار. وبلغت موجودات مصارف قطاع التجزئة للمصارف المسجلة في البحرين الموجودة في أوروبا "حسب التوزيع الجغرافي" بلغت 1,377 مليار دينار فيما سجلت المطلوبات 1,407 مليار دينار. وقدر التقرير الصادر "حسب العملات" مطلوبات القطاع المصرفي من عملة اليورو بـ

قدرة المصارف على تحمله كونها أمراً وقتياً قائلاً "هوامش الأسعار ستكون تأثيراتها على الميزانية محدودة خاصة إذا كانت أسعار شراء الموجودات تمت في وقت كانت فيه الأسعار منخفضة".

ووفقاً لأحدث تقارير مصرف البحرين المركزي الصادرة في مارس الماضي فإن مطلوبات المصارف الإسلامية حسب التوزيع الجغرافي بلغت 2,316 مليار دولار، في حين وصلت الموجودات إلى 1,668 مليار دولار.

إحصائيات

1% حجم المشاركة في «العربية المصرفية الإسلامي»



يستثمر بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي 99% من محفظته في الأوراق المالية فيما لم تتعد أعماله في المشاركة سوى 1% في 2008 بحسب أحدث التقارير الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. ويعتبر البنك الذراع الإسلامي للمؤسسة العربية المصرفية.